وبالتالي فانها لم تتسبّب الاّ في خسائر طفيفة. وفي المقابل، فان تزويد اسرائيل بشبكات صواريخ «باتريوت» المضادة لصواريخ «سكود»، واستخدام هذه الصواريخ في مهمات دفاعية ناجحة الى حدّ بعيد، أدّى الى تقليص خطر التهديد العراقي.

٢ ـ ان الدعوة الى ضرورة قيام اسرائيل بعملية «تأديب» القوات العراقية تبدو أمراً مستهجناً ازاء النشاط العسكري لقوات الحلفاء التي تنفّذ أكثر من ألف طلعة جوية يومياً ضد الاراضي العراقية.

٣ ـ ان رأياً مفرطاً في السذاجة هو فقط الذي يشكّك في قدرة العراق والدول العربية على فهم حقيقة دوافع اسرائيل في اتباع سياسة «ضبط النفس»؛ ذلك ان اسرائيل لا يتوجب عليها تقديم خدمة الى الاستراتيجية العراقية بتعريضها للخطر الائتلاف الهشّ الذي جهدت الولايات المتحدة الاميركية في سبيل بنائه.

٤ ـ ان الجدوى السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، التي تجنيها اسرائيل نتيجة «ضبط النفس» بادية للعيان. وقد بدأ المراقبون في الغرب يشيرون، بقلق، الى المكاسب التي تجنيها اسرائيل، وانعكاس ذلك على مجرى الاحداث خلال فترة ما بعد حرب الخليج.

موقف مخالف من مسألة «الردع» الاسرائيلي عرضه عاموس غلبواع (**معاريف**، ١٩٩١/٢/١٥) في النقاط التالية:

١ ـ لقد تحطّمت قدرة الردع الاسرائيلية، وفُقدت، في اللحظة التي أصدر الرئيس العراقي أوامره باطلاق الصواريخ على حيفا وتل ـ أبيب في اليوم الثاني من اندلاع الحرب. ولم تقف اسرائيل وحدها في هذا الموقف؛ فقد تحطّم الردع الاميركي أيضاً تجاه العراق، في ١٩٩١/١/١٥، عندما انقضى موعد الانذار النهائي الصادر عن مجلس الامن الدولي. لقد وجّهت كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية تهديداً الى صدام حسين، ولكنه استخفّ بهذه التهديدات، ولم يرتدع اطلاقاً.

٢ ـ ما حصل لا يمكن اعتباره المرة الاولى التي تنكسر فيها قدرة الردع الاسرائيلية. فقد حدث هذا الكسر سابقاً في العام ١٩٦٧، عندما وجّه الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، عبارته الشهيرة الى اسحق رابين، قائلاً: «اذا كنت تهدّدنا، فأهلاً وسهلاً». وتكرّر الكسر في العام ١٩٦٩، مع بداية حرب الاستنزاف. ومرة أخرى مع حرب السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

وخلص غلبواع الى القول، ان قدرة الردع التقليدية ليست أمراً ثابتاً ومحدداً؛ اذ انه في اللحظة التي يميل العدو الى الاقتناع بأن الطرف الآخر أصبح ضعيفاً عسكرياً، أو عندما تكون منظومة المصالح لدى العدو قوية الى حدّ بعيد، فانه على استعداد، في تلك اللحظة، لدفع ثمن باهظ مقابل تحقيق تلك المصالح. وسأل الكاتب، في النهاية، عمّا اذا كانت خسارة الردع المحدّدة ضد العراق ستعني، أيضاً، تآكلاً في الردع الاسرائيلي الشامل ضد العالم العربي، وخاصة سوريا. وقدّم، فوراً، رده، مؤكداً شكّه في امكانية ذلك. «فالأسد ليس صدّام، وسوريا ليست العراق؛ كما ان الظرف الحالي هو الاستثناء بالنسبة الى اسرائيل».

حسابات الكلفة الاقتصادية

مع اندلاع المعارك وتساقط الصواريخ العراقية على اسرائيل، سارعت حكومة شامير الى مراجعة حساباتها المالية، وتقديم الفواتير الى الادارة الاميركية، ضمن قائمة الدول المطالبة بالتعويضات عن الخسائر التي لحقت بها منذ نشوب الازمة مع العراق. وتردّدت، خلال الاسبوع الاخير من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، أرقام بقيمة ٧ ـ ١٣ مليار دولار تطالب اسرائيل الادارة الاميركية بها، كمساعدة مالية وتعويضات عمّا لحق بالاقتصاد الاسرائيلي من خسائر، بسبب حالة الطوارىء والتعبئة العامة التي أُعلنت بين صفوف قوات الاحتياط، والتعويض عن الابنية المهدّمة والمتضررة بنتيجة قصف الصواريخ العراقية، وخسائر السياحة الاسرائيلية، وتكاليف الاسلحة والمعدّات الحربية الحديثة التي تسعى اسرائيل الى تزويد جيشها بها، في ضوء مجريات المعارك على جبهة الخليج، بالاضافة الى تكاليف توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، المقدرة بحوالى مليار دولار. وتعزيزاً لهذه المطالب المالية الضخمة، أعلنت لجنة المالية التابعة للكنيست موافقتها على تحويل مبلغ ٤٠٩ ملايين شيكل من بند الاحتياط العام